

الاسرائيلي من جديد كما كان قائما في السنوات الست الماضية . ولا يجب ان نتغافل عن الحقائق التي كانت قائمة في السنوات الست او السبع الماضية حين كنا دوما نعتقد ان التسوية على الابواب ونظن ان التسوية جاهزة وستنفذ خلال أسابيع . لقد عشنا في ظل هذا الكابوس منذ صدور قرار مجلس الامن وحتى اللحظة التي بدأت فيها حرب تشرين وكان هناك باستمرار ترويج بان الجبارين القويين قد توصلوا الى صيغة ، وهناك ترويج بان مصر وأمريكا قد توصلتا الى صيغة مشروع روجرز الذي سبب مباشرة او كان السبب المباشر في مذابح أيلول . أيضا كان يوحى بان التسوية قد أنجزت أو أصبحت على وشك الانجاز .

سنعيش في هذه الدوامة في تقديري لفترة طويلة ، وان طبيعة المحادثات الجارية في جنيف أو التي جرت أخيرا تشير الى أن هذا المناخ يمكن أن يستمر ، وبالتالي فان العوائق التي كانت قائمة في وجه اجراء تسوية غير مذلة للعرب لا تزال مرشحة لان تظهر من جديد ، وبالتالي فالتحضير لحرب جديدة لا بد أن يكون المهمة الاساسية العاجلة التي تركز عليها القوى الوطنية العربية أكثر جهودها . وواقع الحال أن المساعي تجري الآن ، والرفض السوري للذهاب الى مؤتمر جنيف بصورته الحالية نابع من اعتبارين : الاعتبار الاول هو عدم وجود البرنامج المشترك ، برنامج الحد الأدنى المتفق عليه والمتضامن حوله ، بين الاطراف المعنية والذي يحدد الاهداف المرحلية ويحدد أيضا أساليب العمل لتحقيقها . وأيضا الى جانب ذلك فان موازين القوى الحالية لا تسمح باجراء تسوية تضمن الحد الأدنى من العدالة فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني . هناك امكانية لاستئناف الحرب من جديد واحراز مواقع أفضل تتيح امكانية الوصول الى تسوية بشروط أفضل واستعادة حقوق مرحلية للشعب الفلسطيني يمكن ان توازي في حجمها الخسارة الناجمة عن انتهاء حالة الحرب . هذا الموقف السوري ، وأنا في ذلك مع الدكتور جورج ، يمكن أن يصبح أساسا للدفع باتجاه اعاققة التسوية في الظروف الراهنة ويمكن أن يتعمق ويتصلب بقدر ما يتجمع حوله من قوى وطنية قادرة على التأثير وقادرة على جعل العمق الاستراتيجي لسوريا أكبر وأكثر . بمعنى آخر بقدر ما يتوافق معه موقف وطني فلسطيني صلب ومتماسك ويقدر ما يتوافق معه تجاوب عراقي بحيث يمكن ان تشكل من هذه القوى الثلاث قوة جديدة تعيد الثقة مجددا حتى الى مصر وتساعد في انقاذ مصر من الانسياق أكثر فأكثر في اتجاهها أو ما يقال عن احتمال التسوية الثنائية التي تسعى دبلوماسية كيسنجر الى انجازها بمعزل عن سوريا وعن الشعب الفلسطيني .

وأشير الى نقطة الرفيق نايف . حقيقة ان المعاهدات ، والاتفاقات أيضا ، لا تكون خالدة وان موازين القوى ليست ثابتة وبالتالي لا بد أن تتأثر معها باستمرار حقائق الجغرافيا وحقائق العلاقات السياسية وان أي تسوية ستكون لا يمكن أن تكون لأكثر من مدة مؤقتة من خلال نوع الشروط المادية التي تكون ضمن هذه التسوية . وهناك نقطة أخرى لا بد أن يشار اليها تتعلق بالموقف الفرنسي والاوروبي بصورة عامة . ان بومبيدو أشار الى ان هذه التسوية لا يمكن أن تكون الا كهينة مؤقتة ولا تطول . وادراك فرنسا لهذه المسألة جرى التعبير عنه ، في تقديري ، في عملية الصفقة الاخيرة التي تمت بين السعودية وفرنسا لبيع النفط مقابل السلاح . وفرنسا وبريطانيا ربما عادتسا فاكتشفنا من جديد ان أوروبا وهذه الدول لا تستطيع ان تكون ذات نفوذ أو قادرة ان تلعب دورا في مشكلة الشرق الاوسط الا من خلال وجودها المادي المترتب بوجود سلاحها بين أيدي الاطراف المتصارعة . لقد استطاعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن تستأثرا كدولتين كبيرتين بالاشراف على عملية التسوية لانهما الدولتان الوحيدتان اللتان تزودان السلاح الى الطرفين المتصارعين في المنطقة . ولم يحس أحد بوجود بريطانيا أو